الالتزامات المهنية التي تقع على عاتق الكاتب العدل في القانون الاماراتي

Professional obligations that fall on the notary public in UAE law

طالب الدكتوراه: أ/ الظهوري، جاسم موسى (*)
كلية القانون – جامعة الشارقة –
البريد الالكتروني:jasimmousa638@gmail.com

الأستاذ الدكتور: إياد محمد جاد الحق
كلية القانون – جامعة الشارقة –
البريد الالكتروني:**ijadalhaq@sharjah.ac.ae**

تاريخ الإرسال: 2024/09/12	**تاريخ القبول**: 2024/10/15	**تاريخ النشر**: 2024/12/20

ملخص:

يؤدي الكاتب العدل دورا حيويا ومركزيا، حيث يقوم بتحرير العقود ويضفي عليها الطابع الرسمي، الذي يجعلها تمتاز بقوة إلزامية نفسها التي تمتاز بها الأحكام القضائية النهائية. إن تدخل الكاتب العدل في صياغة وتوثيق العقود، سواء قام بتحريرها بنفسه أو صدق عليها بعد تحرير الأطراف لها، يؤدي إلى تبعات قانونية مهمة. من أبرز هذه التبعات أن هذه العقود تعد دليلا قاطعا على ما تم فيها من وقائع وإجراءات ضمن حدود وظيفة الكاتب العدل أو تلك التي حدثت بحضور المعنيين بالأمر.

الكلمات المفتاحية: الكاتب العدل، الالتزامات المهنية، العقود،

Abstract:

The notary plays a vital and central role, as he draws up contracts and gives them an official character, which gives them the same binding force as final court decisions. The notary's intervention in the drafting and documentation of contracts, whether he has drafted them himself or ratified them after the parties have drafted them, entails important legal consequences. The most striking of these consequences is that these contracts constitute conclusive evidence of the facts and procedures that took place within the limits of the notary's mission or those that took place in the presence of the interested parties.

Keywords: Notary, professional obligations, contracts,

*المؤلف المرسل : **أ/ الظهوري، جاسم موسى**.

مقدمة:

تتطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل متسارع يوما بعد يوم، مما يؤدي إلى زيادة تعقيد وتشعب العلاقات بين الأفراد والمجتمع. فكلما تقدمت المجتمعات وازدهرت تجارتها واتسع اقتصادها، تزايدت الحاجة إلى تنظيم المعاملات المختلفة بصورة قانونية رسمية. يجب أن يتم ذلك أمام جهة ذات صفة رسمية وتوثيق هذه المعاملات لضمان حقوق الأفراد والتزاماتهم، مما يبعث الطمأنينة والثقة في حجية الوثائق القانونية التي تثبت هذه الحقوق والالتزامات.

لقد حرصت جميع التشريعات في مختلف دول العالم على وضع نظام لتنظيم وتوثيق التصرفات القانونية التي تتم بين الأفراد وكافة الأشخاص. وذلك لما لهذا النظام من أهمية كبرى في تنظيم سير المعاملات وإقامتها على أسس قوية لا يمكن التلاعب بها.

كما أكد الدين الإسلامي على ضرورة توثيق المعاملات، سواء بين الأفراد أو الجماعات، وخاصة في ميدان المعاملات اليومية بمختلف أشكالها وأنواعها، وقد ورد في القرآن الكريم ما يشير إلى أهمية كتابة المعاملات وتوثيقها[1].

وقد عرفت الحضارات القديمة وظيفة الكاتب العدل؛ حيث شهدت هذه الحضارات منذ نشأتها توثيق المعاملات بين الأفراد، مثل حضارة وادي الرافدين التي عرفت تنظيم وتوثيق معاملات الأفراد اليومية وتصرفاتهم القانونية من خلال تدوينها على ألواح طينية، بواسطة كتّاب متخصصين بهذا الأمر، مقابل أجر يدفع للكاتب لقاء قيامه بالتوثيق.

في الوقت الراهن، أصبح الكاتب العدل يلعب دورًا كبيرًا في استقرار المعاملات وتحقيق الأمن التعاقدي. فهو يسهر على صياغة الاتفاقات والعقود بمختلف أنواعها في قالب رسمي يضمن الاستقرار بأفضل طريقة ممكنة. وبهذا، يؤدي خدمة قانونية عامة من خلال تلقي العقود أو الاتفاقات التي تستلزم التوثيق، أو التي ترغب الأطراف المتعاقدة في إضفاء الصفة الرسمية عليها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في التعريف بدور كاتب العدل وأهميته بشكل عام، وتسليط الضوء على دوره المحوري داخل دولة الإمارات العربية المتحدة بصفة خاصة. كما يسعى البحث إلى توعية كتاب العدل والمتعاملين معهم بحدود صلاحياتهم القانونية، مما يساهم في الحد من المخالفات والتجاوزات القانونية التي قد تؤدي إلى ضياع الحقوق.

أهداف البحث:

تتمثل الأهداف التي يُرسى إليها في هذه الدراسة في التعرف على مهنة الكاتب العدل والتعرف على واجبات الكاتب العدل المهنية.

إشكالية البحث:

تتزايد المعاملات بين الأفراد يوماً بعد يوم، مما يجعلها عنصراً لا غنى عنه في حياتنا اليومية وتمثل نبض الحياة المجتمعية. ومع كثرة التعاملات وارتفاع معدلات القضايا بين الناس، تبرز مشكلات ناجمة عن قصور في البيانات أو استخدام وثائق مزورة وغيرها من التحديات التي قد تصل إلى ساحات المحاكم. من هنا تنبثق إشكالية البحث الخاصة بنا والتي تتمحور حول: **تحديد الالتزامات التي تقع على عاتق الكاتب العدل**. وتتفرع عنها أسئلة الفرعية : ما مفهوم الكاتب العدل؟ وماهي طبيعة مهنته؟ ماهي الالتزامات التي تقع على عاتق الكاتب العدل في القانون الإماراتي؟

منهج البحث:

لمعالجة الإشكالية المطروحة، اعتمدنا على المنهج الاستقرائي لجمع المادة العلمية من نصوص قانونية، وآراء فقهية عن موضوع الالتزامات المهنية التي تقع على عاتق الكاتب العدل. بالإضافة إلى المنهج التحليلي من أجل قراءة النصوص القانونية وتحليلها .

خطة البحث:

للوقوف على موضوع الالتزامات المهنية التي تقع على عاتق الكاتب العدل سنقوم بتقسيم هذا البحث الى مبحثين اثنين تناولنا في الاول الاطار المفاهيمي للكاتب العدل وفي المبحث الثاني التزاماته.

المبحث الأول

مفهوم الكاتب العدل

تزداد حاجة الأفراد للتواصل والتفاعل مع اتساع واستمرار هذا الاتصال والاندماج الاجتماعي. وبناءً على ذلك، يصبح الفرد بحاجة ماسة للتعامل مع الآخرين ضمن المجتمع الذي ينتمي إليه وتطوير علاقات بنّاءة معهم. يمكن تحقيق ذلك إما بطرق ودية مباشرة أو من خلال الاستعانة بوسيط متخصص يعمل على تنظيم وإدارة هذه العلاقات في إطار منظم وفعال[2].

بدون شك، تعتبر مهنة كاتب العدل الأساس في تنظيم سير العلاقات القانونية وتحديد معالم التعاملات وفقاً لنصوص القانون. تمتد جذور هذه المهنة إلى الحضارات القديمة، وقد شهدت تطورات متعددة على مر الزمن حتى بروز مفهوم كتاب العدل باستخدام العقود الإلكترونية [3]، وقد وضع المشرع الإماراتي شروطا معينة، وحدد اختبارات خاصة، بحيث لا يمكن لأحد أن يعتلي منصب الكاتب العدل إلا إذا توافرت فيه هذه الشروط، واستطاع اجتياز اختبارات محددة قانونا؛ وهو ما سنتناوله في المطلبين التاليين.

المطلب الأول

تعريف الكاتب العدل

تتطلب المهنة مؤهلات خاصة وشروطا معينة للتعيين. حيث يشترط للحصول على هذه الوظيفة حصول المرشح على درجة البكالوريوس في القانون أو الشريعة والقانون من إحدى الجامعات أو المعاهد العليا المعترف بها داخل الدولة، أو ما يعادلها من شهادات معترف بها دوليًا. ويمكن اعتبار متطلبات التعيين لهذه المهنة مشابهة إلى حد كبير للشروط المطلوبة لتولي منصب قضائي[4].

يعرف الكاتب العدل بأنه الفرد المعتمد أو الذي له ترخيص من الدائرة المختصة لتوثيق وتصديق المحررات العرفية. ويشمل هذا التعريف الكاتب العدل العام والخاص بالإضافة إلى الكاتب العدل الحكومي الذي تمنحه الدائرة الترخيص لممارسة مهامه ضمن

نطاقها سواء لجمهور المتعاملين أو موظفيها. وقد قام المشرّع الإماراتي بتوضيح الفروقات بين الكاتب العدل العام والخاص وذلك وفقا للقانون رقم 20 لسنة 2022.

منح المشرع الإماراتي الكاتب العدل العام والخاص الحق في مزاولة أعمال الكاتب العدل دون تمييز في الاختصاصات بينهما، ومع ذلك، يتطلب الكاتب العدل الخاص ترخيصا من لجنة قبول الكتابة العدلية الخاصة، التي تُشكل بقرار من وزير العدل، وتُقيَّد في جدول خاص بعد الحصول على الترخيص، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى الكاتب العدل الخاص مكتب مرخص لمزاولة هذا العمل.

تتعهد لجنة قبول الكتابة العدلية الخاصة بدراسة طلبات التراخيص وتجديدها وإلغائها بحسب الحاجة. كما تختص اللجنة بدراسة طلبات النقل من مكتب لآخر والنظر في الشكاوى المقدمة ضد الكتّاب العدليين الخاصين مع اتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها.

يعمل كاتب العدل في المحكمة أو من داخل مكتبه، وهو مكلف بعديد المهام والمسؤوليات القانونية التي تترتب عليه مثل تصديق الوثائق القانونية.

يتولى كاتب العدل مهمة توثيق الإقرارات الشرعية والعقود ، بما في ذلك انتقال ملكية العقارات وتوثيق الرهون وفكها. كما يقوم بكتابة عقود الشركات والموافقة على المنح الزراعية والسكنية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم بتدوين وتوثيق الوكالات والكفالات المستندة إلى هذه العقود والإقرارات، فضلًا عن إلغاء تلك الوكالات سواء من جانب الوكيل أو الموكل.

في دولة الإمارات تم استحداث نظام كاتب العدل الذكي وذلك في مايو 2015 كجزءٍ من سلسلة التحول الذكي للنظام القضائي، حيث قامت وزارة العدل في الإمارات بتحويل 95% من خدماتها إلى خدماتٍ ذكيةٍ[5].

يسهل نظام الكاتب العدل الذكي إجراءات التقديم على الخدمات القضائية ويوفر الوقت والجهد للأفراد، مما يتيح إتمام المعاملات بشكل رقمي دون الحاجة للحضور الشخصي. وكمنصة رقمية متكاملة ترتبط إلكترونياً مع الجهات الحكومية الأخرى، يقوم هذا النظام ببعض المهام التي يؤديها الكاتب العدل العام. تشمل هذه المهام تحرير وتوثيق العقود والمحررات، طلب صيغة تنفيذية على محرر، إلغاء العقود والمحررات، إصدار صورة طبق

الأصل عن محضر سابق وإصدار شهادة من واقع السجلات بالإضافة إلى طلب انتقال الكاتب العدل.

تتميز المهام القانونية الموكّلة إلى الكاتب العدل بحساسيتها وخصوصيتها الكبيرة؛ إذ تتطلب هذه المسؤولية التحلي بالأمانة والمصداقية المطلقة، والمحافظة على سرية المعلومات التي يتم الاطلاع عليها أثناء أداء واجباته المهنية وعدم إفشائها. كما يلتزم الكاتب العدل بالامتثال التام للتشريعات والقوانين والأنظمة ذات الصلة، وممارسة مهامه العدلية بكفاءة عالية وإتقان، مع السعي الدؤوب لإنجاز المعاملات بأقصى سرعة ممكنة.

المطلب الثاني

طبيعة مهنة الكاتب العدل

على الرغم من قيام المشرع بتحديد تعريف الكاتب العدل ضمن القانون المنظم لمهنة الكاتب العدل، وتفصيله إلى نوعين: عام وخاص، إلا أنه قد تنشأ بعض الإشكاليات في تفسير طبيعة عمل الكاتب العدل. ففي حين يندرج كاتب العدل العام تحت مفهوم الوظيفة العامة، تقترب مهام كاتب العدل الخاص من سمات المهن الحرة.

يعرف الموظف العام باختصار على أنه كل من يشغل إحدى الوظائف الواردة في الميزانية"[6].

ومع ذلك، من خلال تحليل الوضع الراهن، يتضح أن هذا التعريف غير كافٍ حيث يشترط تحديد الموظف الحكومي بالحصول على العائد المالي من ميزانية الحكومة. وهذا الشرط يتعارض مع فئة رجال الشرطة الاتحادية والعسكريين والعاملين في الدولة ممن لا يصنفون كموظفين حكوميين تقليديين.

من جهة أخرى، عرف المشرع الموظف العام بطريقة غير مباشرة على أنه الموظف المدني الذي يتقاضى اجره من الميزانية، كما يعرف الموظف على انه ذلك الموظف العامل في الهيئات والمؤسسات العامة، وقد استثنى المشرع من هذا التعريف الوزارات والجهات الاتحادية التي تنص قوانينها الداخلية على نظم خاصة بها"[7].

لتحديد ما إذا كان يمكن اعتبار الكاتب العدل موظفا عاما، يجب استنباط خصائص وظيفته. يلاحظ أن الكاتب العدل العام هو موظف حكومي تابع للوزارة ويخضع لقانون الموارد البشرية، يتم تعيينه بموجب قرار يصدر من الوزير، ويتم تحديد مكان عمله سواء في المحاكم أو أي مواقع أخرى وفقاً لما تراه الإدارة المختصة مناسبا. [8]

وقد بين المشرع الاتحادي على أن كل من عين في وظائف الكاتب العدل العام. فهو موظف عام ويتقاضى مقابل عمله راتبه من خزينة الدولة كموظف تابع لها، ويتشابه إلى حد ما مع الكاتب العدل الخاص من حيث المهام والهدف".[9]

في حين نجد أن الكاتب العدل الخاص يمارس أعماله من خلال مكتب مرخص، أو من خلال مكتب محاماة، وبالتالي لا يمكنه مزاولة أعماله إلا بعد حصوله على ترخيص بذلك من اللجنة وقيده في الجدول[10].

يعد نظام الكاتب العدل ضمن القانون الإماراتي خطوة جوهرية نحو تسريع الإجراءات القضائية وتقديم خدمات معززة لأصحاب العلاقة في مختلف الأوقات، متجاوزا بذلك الروتين البطيء التقليدي في إتمام المعاملات. يشمل هذا النظام فتح مكاتب مرخصة لتقديم خدمات الكاتب العدل الخاص، والتي تديرها نخبة من القانونيين المتميزين، بما في ذلك محامون وقضاة متقاعدون ذوو كفاءة عالية.

تخطر الإدارة المختصة الكاتب العدل الخاص بأي شكوى تقدم ضده، للرد عليها خلال مدة لا تزيد على (15) يوم عمل من تاريخ إخطاره بالشكوى. وتعرض الإدارة المختصة الشكوى على اللجنة مصحوبة برد الكاتب العدل الخاص، وذلك لتقرير ما تراه بشأن حفظها أو إحالتها إلى النيابة العامة لرفع ومباشرة الدعوى التأديبية أمام المجلس[11].

وقد وضحت المادة 36 من مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 الخاص بتنظيم مهنة الكاتب العدل مجلس تأديب الكاتب العدل الخاص والذي يتشكل بموجب قرار صادر عن الوزير ، ويحدد القرار ويحدد القرار نظام عمل المجلس ويتولى رئاسة المجلس أحد رؤساء محاكم الاستئناف، ويساعده وعضوية اثنين من قضاتها ترشحهم الجهة القضائية

المختصة التي يعملون بها، ويمكن لمجلس التأديب أن يندب أحد موظفي محكمة الاستئناف للقيام بأعمال أمانة السر"[12].

لا يجوز توقيع جزاء تأديبي على الكاتب العدل الخاص إلا بقرار يصدر عن مجلس التأديب، بعد إجراء تحقيق كتابي معه وسماع أقواله وفق أحكام هذا المرسوم بقانون.

وتتمثل الجزاءات التأديبية التي توقع على الكاتب العدل الخاص في:

أ. الإنذار.

ب. إيقاف الترخيص لمدة لا تجاوز (6) ستة أشهر.

ج. إلغاء الترخيص، وشطب القيد من الجدول نهائياً.

ولا يخل توقيع الجزاءات المنصوص عليها بالمساءلة المدنية أو الجزائية عند الاقتضاء.

مما سبق نخلص إلى أن الكاتب العدل العام هو موظف حكومي يخضع لقانون الموارد البشرية، فهو يتقاضى راتبا من خزينة الدولة، ويخضع لنظام انتهاء الخدمة الخاص بالموظفين.

المبحث الثاني

التزامات الكاتب العدل عند تنفيذ مهامه

تستلزم مهنة الكاتب العدل، على غرار أي مهنة أخرى، التزاماً عاماً يتجسد في الإلمام الشامل بقواعد المهنة وأصولها وتقاليدها. تُعتبر هذه المعلومات والمعايير ضرورية لممارسة مهام الكاتب العدل بكفاءة ومهنية. بالإضافة إلى هذا الالتزام العام، يُعنى الكاتب العدل أيضاً بإعطاء الطابع الرسمي على المستندات التي يرغب الأطراف المتعاقدون في توثيقها.[13] وفقاً لقانون الإثبات الإماراتي، يُعرَف المحرر الرسمي بأنه الوثيقة التي يقوم موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة بتوثيق ما جرى على يديه أو تلقاه من المعنيين، وذلك طبقاً للأوضاع القانونية وضمن حدود سلطته واختصاصه. ونظراً لأهمية وخطورة هذه المهمة وتأثيرها البالغ على الحقوق العامة والخاصة، فقد أوجب المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة من الواجبات على الكاتب العدل يتعين عليه الالتزام بها أثناء أداء مهامه.

على الرغم من أن التزام الكاتب العدل الرئيسي يتمثل في توثيق التصرفات القانونية، إلا أن هذا ليس التزامه الوحيد. فالكاتب العدل يجب أن يكون مهنياً متبصراً ويضطلع بدور المرشد القانوني لعملائه، مقدماً لهم النصائح والإرشادات حول الآثار المترتبة عن مستنداتهم لضمان انسجام اتفاقياتهم مع القوانين النافذة. بالإضافة إلى ذلك، يتحمل الكاتب العدل مسؤولية الحفاظ على أسرار الأفراد الذين يستفيدون من خدماته وخبراته ونصائحه عند إضافة الصفة الرسمية إلى المستندات التي يقوم بتحريره.

للوقوف على واجبات الكاتب العدل عند تنفيذ مهامه سنقوم بتقسيم هذا المبحث الى مطلبين واجبات ومهام الكاتب العدل في المطلب الأول ومن ثم سننتقل للحديث عن الالتزامات المهنية للكاتب العدل.

المطلب الأول

واجبات ومهام الكاتب العدل

يمكن تقسيم واجبات الكاتب العدل أثناء تنفيذ مهامه على النحو الآتي:

أولا: التحقق من شخصية وأهلية ذوي العلاقة

نصت المادة (7) من المرسوم الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 على"[14]: يجب على الكاتب العدل قبل إجراء أي معاملة اتخاذ ما يأتي:

أ. "التحقق من شخصية ذوي العلاقة الحاضرين أمامه، بالاطلاع على بطاقة الهوية أو جواز السفر أو أي وثيقة رسمية أخرى صادرة من الدولة".

ب. "التحقق من أهلية ذوي العلاقة وصفاتهم ورضائهم بمحتوى المعاملة."

ج. "قراءة محتوى المعاملة وبيان الآثار المترتبة في حال تحريرها منه أو توثيقها، وعليه أن يثبت في المحضر أن القراءة قد تمت بالفعل في حضورهم وأنهم علموا وقبلوا بمحتواها.

فمن خلال نص المادة السابقة يتبين لنا بوضوح انه يتعين على الكاتب العادل قبل توثيق أو تنظيم اي محرر ان يتأكد من هوية المتعاقدين وأهليتهم ومدى فهمهم واستيعابهم للمعاملة التي يقومون بها وأثارها ونتائجها ورضائهم بهذه الاثار والنتائج".

ثانيا: مراعاة الاوضاع القانونية أثناء تنفيذه مهامه

يقع على الكاتب العدل واجب التحقق من مدى توافق المعاملة أو الإجراء القانوني المقدم إليه مع القوانين والأنظمة الجاري العمل بها، فلا يمكن لمن لا يمتلك المعرفة الكافية والإلمام بالقوانين والأنظمة القيام بمهام الكاتب العدل بصورة صحيحة وفعالة.

وهذا ما أكدته المادة 16 من المرسوم رقم 20 لعام 2022 حيث حظرت المادة 16 على الكاتب العدل إنجاز مجموعة من المحررات والعقود في الحالات التالية:

- إذا ثبت عدم توافر الأهلية أو الصفة أو الرضا في ذوي العلاقة، لا يمكنه تحرير أو توثيق التوقيعات أو إثبات تاريخ المحرر.
- إذا كان موضوع المحرر ظاهره باطل أو كان مخالفا للنظام العام أو الآداب العامة أو للتشريعات النافذة أو قصد به التحايل .
- توثيق أو تحرير أي عقود تتعلق بإنشاء حق عيني على عقار أو تغييره وكذلك تحرير أو توثيق أية محررات متعلقة بالأحوال الشخصية للمسلمين، أو تحرير أو توثيق أية محررات متعلقة بإنشاء الوقف أو تعديل أحكامه أو إلغائه" و بالإضافة إلى مجموعة من المحظورات التي يتعين على الكاتب العدل مراعاتها عند قيامه بمهامه عددتها المادة 16 أنفة الذكر من المرسوم رقم 20 لعام 2022.

ثالثا: إثبات التو اقيع والتواريخ على المحررات العرفية

يتولى الكاتب العدل مسؤولية توثيق توقيعات الأطراف المعنية على المحررات والعقود العرفية بناء على طلبهم؛ وذلك لإضفاء الصفة الرسمية على هذه العقود وإثباتها. يقوم الكاتب العدل كذلك بتحديد تواريخ هذه الوثائق من يوم التوقيع عليها، ويتم ذلك عبر ترتيب أرقام متتابعة يتم تسجيلها في السجل الخاص به. بالإضافة إلى ما سبق، يتولى الكاتب العدل العام مهمة تحرير وتوثيق الإقرارات المشفوعة باليمين بعد قيامه بتحليف اليمين للأطراف المعنية لضمان مصداقية التصريحات التي يرغبون في توثيقها.[15]

رابعا : إكساء المحررات والعقود صبغة التنفيذ

بناءً على طلب الأطراف المعنية، يقوم الكاتب العدل بمنح الوثائق الصادرة عنه أو الموثقة لديه الصفة التنفيذية، شريطة أن تتضمن التزامات محددة المقدار ومستحقة الأداء ومحققة الوجود. ويتم تقديم نسخة واحدة فقط من الوثيقة للأطراف ذات العلاقة[16].

المطلب الثاني

الالتزامات المهنية للكاتب العدل

في مستهل هذا البحث، توصلنا إلى أن الكاتب العدل العام هو موظف معين من قبل الإدارة المختصة لممارسة مهام كاتب العدل. وبالمثل، فإن الكاتب العدل الخاص هو شخص مقيد في سجل الإدارة المختصة لتنفيذ نفس المهام، مما يعني أنه مكلف بأداء وظيفة عامة. وعليه، يجب على كل من الكاتبين العام والخاص التقيّد بقواعد السلوك المهني المنصوص عليها للطبيعة الخاصة لعملهما بالإضافة إلى قواعد السلوك المهني للموظفين ككل.

وقد أكدت المادة 28 من المرسوم الاتحادي رقم 20 لعام 2022 على ضرورة تطبيق تشريعات الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية والأنظمة المتعلقة بشؤون الوظيفة العامة على جميع المعينين في وظائف الكاتب العدل العام. وبالتالي، يلتزم الكاتب العدل بـ:

أولاً: تحقيق المصلحة العامة

يُشترط على الكاتب العدل، أثناء ممارسة مهامه، الالتزام بتحقيق المصلحة العامة وتقديم الخدمة للمتعاملين بأعلى مستوى من الكفاءة والنزاهة، بعيداً عن أي مصلحة شخصية. ومن هذا المنطلق، يُمنع على الكاتب العدل تنفيذ أي إجراء يعود بنفع شخصي ظاهر أو مخفي له أو لأحد أصوله أو فروعه أو زوجه أو والديهما. كما يحظر قبول أي منهم كمترجمين أو مساعدين. علاوةً على ذلك، فإنه لا يجوز الجمع بين وظيفة الكاتب العدل وأية وظيفة عامة أخرى عدا تلك التي ينص عليها القانون صراحة[17].

ثانيا: التزامه بأخلاقيات الوظيفة العامة

يتعين على كاتب العدل أداء مهامه بكل صدق وأمانة وإخلاص وحيادية، وذلك بما يتوافق مع طبيعة عمله. كما يجب عليه تجنب التعسف في استعمال صلاحيته وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.[18]

ثالثا: الزامية الإرشاد والنصح

من واجب الكاتب العدل تقديم الإرشادات المتعلقة بالمستندات التي يعتزم الأطراف المعنية إبرامها، والتأكد من صحتها وفعاليتها وتوافقها مع إرادة ونوايا المتعاقدين. كذلك يتعين على الكاتب العدل توضيح حقوق والتزامات كل طرف ناشئة عن العقود والمحررات المزمع توقيعها وتوثيقها. وينبغي عليه أن يشرح بشكل خاص النتائج المترتبة عليها والالتزامات التي ستفرض على كلا الطرفين.[19]

رابعا: الالتزام بالسرية المهنية

يُعنى بالالتزام بالسرية امتناع كاتب العدل عن الكشف عن أي معلومات تم الحصول عليها أثناء مزاولة مهنته.[20]؛ السرية هي التزام قانوني ذو طابع سلبي تتجلى بعدم البوح بالمعلومات التي ائتمن الكاتب العدل عليها أثناء ممارسته لمهامه المهنية. يمتد هذا الالتزام بعد انتهاء فترة خدمته، ويظل قائماً خلال فترة أدائه لواجباته وبعد مغادرته المنصب. يتحدد موضوع هذا الالتزام بالامتناع عن الكشف عن المعلومات والوقائع التي تم الحصول عليها في سياق تأدية المهام الرسمية والتي لا يُراد نشرها للعامة[21]؛ والحكمة من منع الكاتب العدل من تزويد الجهات غير المعنية بالبيانات والمعلومات التي علم بها تنبع من دوره كأمين على سجلاته وأعماله. تلك البيانات هي حق حصري لأصحابها، ويجب أن يكفل القانون خصوصيتهم ويحمي محتوياتها من التسرب إلى غير الأطراف ذات العلاقة[22].

الالتزام بالسرية يستند إلى نصوص قانونية وعرف متعارف عليه، إضافة إلى الدور المحوري الذي يلعبه الكاتب العدل. لا شك أن العرف يتطلب الالتزام الصارم بهذا المبدأ؛ حيث يتوقع المتعاقد من الكاتب العدل الحفاظ على السرية نظراً لانكشافه على المستندات والأوراق الخاصة به. إفشاء هذه الأسرار يشكل انتهاكاً للحياء العام ويؤثر سلباً في المصلحة

العامة، إذ قد يؤدي ذلك إلى عزوف الأفراد عن عملية التوثيق خشية التعرض للكشف. عادة ما تحتوي الأوراق المحتفظ بها لدى الكاتب العدل على معلومات خاصة وحساسة تتعلق بذوي الشأن مثل عناوين إقامتهم وحالاتهم الاجتماعية وغيرها من الأمور الخاصة.[23].

المصدر الأساسي للالتزام بالسرية ينبع من التزام قانوني آخر مفروض على الكاتب العدل، يتمثل في حفظ أصول المستندات الموثقة. فالكاتب العدل يعتبر أميناً على هذه الأصول وكافة المعلومات المتضمنة فيها. وقد "نص القانون رقم 20 لسنة 2022 بوضوح على مبدأ الالتزام بالسرية؛ إذ نص على أنه: مع مراعاة أحكام المادة (15) من هذا المرسوم بقانون، تُنشأ وتحفتب العدل العام ظ السجلات إلكترونياً، وتكون لها صفة السرية، ولا يجوز تداولها أو الاطلاع عليها أو نسخها أو حذفها من النظام المعلوماتي الإلكتروني إلا بإذن من مدير الإدارة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون"[24].

يتعيّن على الكاتب العدل الحفاظ على السر المهني بالكامل، نظرًا لطبيعة عمله التي تجعله مطّلعًا على معلومات حساسة تخص المتعاملين معه وتعد أسراراً شخصية لهم. وقد ألزم المشرع الكاتب العدل بعدم إفشاء هذه المعلومات أو مشاركتها مع أي طرف آخر. يعتبر خرق هذا الالتزام جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي، وفقًا لما تحدده نصوصه وأحكامه.

الخاتمة

بعد انتهائنا من دراسة الالتزامات المهنية التي تقع على عاتق الكاتب العدل، والتي شملت تحليل مسؤولياته ومهامه وفقاً للقواعد العامة والخاصة الناظمة لهذه الوظيفة، والمتمثلة في مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 بشأن تنظيم مهنة الكاتب العدل؛ تبين لنا مدى الأهمية الكبيرة التي ينبغي أن تولى لهذه الوظيفة نظراً لدورها الحاسم في تحقيق النظام والاستقرار المجتمعي عبر توثيق التصرفات القانونية بين الأفراد.

وقد توصلنا من خلال دراستنا إلى جملة من النتائج والمقترحات، نذكرها بالتعاقب والتفصيل، على النحو الآتي:

أولا: النتائج

1. مهنة كاتب العدل تعتبر من أقدم المهن التي شرعها الإسلام لضمان حقوق الأفراد وتعزيز العدالة بينهم. وهي إحدى المهن الأساسية ذات الأهمية البالغة، ولذلك منحها المُشرّع مكانة مميزة وحماية خاصة في النظام القانوني. هذا التمييز يأتي نظراً لحساسية هذه المهنة وتأثيرها الكبير على المجتمع بأسره.
2. يتم تعيين كاتب العدل بأمر من وزير العدل .
3. المهام الرئيسة لكاتب العدل هي إضفاء الصفة الرسمية على المستندات
4. إن التزامات الكاتب العدل لا تنتهي بمجرد إتمام الإجراءات اللازمة لإضفاء الصيغة الرسمية على المستندات، بل إن هناك التزامات أخرى تقع على عاتقه، تفرضها عليه مهام وظيفته، فالكاتب العدل ملزم بالامتناع عن إفشاء كل ما يعرفه بسبب وظيفته، ويستمد هذا الالتزام مصدره من نصوص القانون والعرف وكذلك من الدور الذي يلعبه، فهو يُعدُّ أميناً على أصول المستندات التي تحوي أسرار المتعاقدين، وكذلك الكاتب العدل، ملزم بتبصير المتعاقدين بالآثار التي تترتب على اتفاقيتهم، فواجبا الالتزام بالسرية، والتبصير يُعدّان التزاماً أساسياً ومكملاً للالتزام بإضفاء الصفة الرسمية على المستندات.

ثانياً: المقترحات

1. نقترح على المشرع الإماراتي، الشروع في تعديل لغوي لمصطلح (الكاتب العدل) وذلك بإضافة حرف (ب) ليُصبح الكاتب العدل كما أنزل في القرآن الكريم؛ إذ إنَّ إضافة حرف (ب) على مصطلح الكاتب العدل تعطي مدلول ثاني، وهو أنَّ العدل ألصق بالكاتب حصراً، أي إنَّ الكاتب العدل لا يكتب إلا العدل حصراً، وبذلك يمكن إعادة تسمية القانون الخاص بنظام كتاب العدل الإماراتي بقانون الكتاب بالعدل، أسوة بالمشرعين السوري والعماني.
2. العمل على تأسيس معاهد متخصصة في إعداد الكتاب العدل وتأهيلهم، بحيث تكون مدة الدراسة فيها سنتين. يشترط للالتحاق بهذه المعاهد الحصول على شهادة أولية في القانون. تتضمن مناهج الدراسة جانباً نظرياً وآخر تطبيقياً. يتمثل الجانب النظري في

المحاضرات التي تُلقى على الطلبة والمُرتبطة بالتخصصات القانونية مثل القانون المدني والعقاري وغيرها.

أما الجانب التطبيقي، فيشمل جولات ميدانية لدى دوائر الكتاب العدل بهدف اكتساب المعرفة العملية الكاملة بأصول المهنة، بما في ذلك كيفية إعداد العقود وتحريرها وإجراءات تصحيحها وتعديلها وتفسيرها. هذا التدريب العملي يتم تحت إشراف كتاب عدل ذوي خبرة طويلة وسجل مهني حافل. في نهاية البرنامج الدراسي، يتعين على الطالب تقديم بحث تخرج يكون بإشراف أحد الكتاب العدل المختصين، ما يسهم بشكل كبير في تأهيله نفسياً وفكرياً للعمل بنجاح في هذا المجال الحيوي والهام. كما يهدف هذا الإعداد المتكامل إلى تجنب وقوع الكاتب العدل الجديد في الأخطاء خلال بداية مساره المهني.

3. نقترح منح كاتب العدل امتيازات مشابهة لامتيازات القاضي لضمان ائتمان وحسن سير المعاملات التي يجريها الكاتب العدل.

الهوامش

[1] - الآية 282 من سورة البقرة.

[2] حسن، عبد المنعم موسى إبراهيم النية في العقود، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2016، ص 16.

[3] السادات، محمد محمد حجية المحررات الموقعة الكترونيا في الاثبات، الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2015، ص 15.

[4] البند 4 من المادة 24 من مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 الخاص بتنظيم مهنة الكاتب العدل.

[5] نظام الكاتب العدل الإلكتروني، منشور على موقع وزارة العدل الإمارات العربية المتحدة الرابط الالكتروني https://www.moj.gov.ae/ تاريخ الزيارة، 15-4-2024.

[6] المادة 1 بند 8 من المرسوم بقانون لسنة 2008 بشأن الموارد البشرية في الحكومة الاتحادية.

[7] المادة 2 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 11 لسنة 2008.

كذلك نص المادة (2) من قرار مجلس الوزراء رقم 13 في اللائحة التنفيذية للمرسوم

[8] المادة 25 من مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 الخاص بتنظيم مهنة الكاتب العدل.

[9]- المادة 28 من القانون رقم 20 لسنة 2022 بشأن تنظيم مهنة الكاتب العدل

[10] المادة 29 من مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 الخاص بتنظيم مهنة الكاتب العدل.

[11] المادة 35 من مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 الخاص بتنظيم مهنة الكاتب العدل.

[12] المادة 36 من مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 الخاص بتنظيم مهنة الكاتب العدل.

[13] السادات، محمد حجية المحررات الموقعة الكترونيا في الاثبات، مرجع سابق، ص 20.

[14] المادة (8) الخاصة بمعاملات أصحاب الحالات الخاصة من ذوي العلاقة من مرسوم القانون الاتحادي رقم (20) لسنة 2022 بشأن تنظيم مهنة الكاتب العدل.

[15] المواد 11,12,13 من المرسوم الاتحادي رقم 20 لعام 2022

[16] المادة 14 من المرسوم بقانون الاتحادي رقم 20 لعام 2022

[17] المادة 35 من دستور دولة الامارات العربية المتحدة

[18] مبادئ السلوك المهني وقواعد الوظيفة العامة , منشورات الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في الامارات , الطبعة الثانية 2017 ص25

[19] د بوصبيعات سوسن . محاضرات مقياس أخلاقيات و مسؤولية الموثق , جامعة القسطنطينة , الجزائر ط 2021 ص15

[20] أبو عيد، إلياس، نظرية الإثبات في أصول المحاكمات المدنية والجزائية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2005، ص 16، وما يليها.

[21] العزاوي، عبد الله غزاي سلمان، شرح قانون الكتاب العدول، مطبعة الخيرات بغداد، 2001، ص 46.

[22] حجازي، مصطفى أحمد عبد الجواد، التزام المحامي بالحفاظ على أسرار العميل، دار النهضة العربية، القاهرة 2005، ص 26.

[23] العزاوي، عبد الله غزاي سلمان، شرح قانون الكتاب العدول، المرجع السابق، ص 50 وما يليها.

[24] المادة 21 من القانون رقم 20 لسنة 2022.

المادة 24من قانون الاثبات في المعاملات المدنية والتجارية الاماراتي لعام 2022

المواد 11,12,13 من المرسوم الاتحادي رقم 20 لعام 2022

المادة 14 من المرسوم بقانون الاتحادي رقم 20 لعام 2022

المادة 35 من دستور دولة الامارات العربية المتحدة

مبادئ السلوك المهني وقواعد الوظيفة العامة , منشورات الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية في الامارات , الطبعة الثانية 2017 ص25.